تتمات.. تتمات.. تتمات..تتمات.. تتمات.. تتمات..تتمات.. تتمات.. تتمات..تتمات.. تتمات.. تتمات..تتمات.. تتمات.. تتمات..

في تصريح خاص..

المملكة العربية السعودية، مثمنًا الدعم السياسي والإنساني والعسكري والخدمي المقدم للشعب اليمني ومساندة جهود استعادة مؤسسات الدولة.

واختتم اللواء البصر بالتأكيد على أن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية على أتم الاستعداد لتنفيذ المهام الوطنية ومواجهة التحديات التي تهدد أمن اليمن واستقراره.

مجلس الشورى: الحفاظ..

ومؤسساتها الشرعية تُعد انتهاكًا مرفوضًا لسيادة اليمن وتهديدًا مباشرًا للأمن الوطني.

وادان مجلس الشورى إصرار مليشيا الحوثي الإرهابية على مواصلة سياساتها التصعيدية، ورفضها المبادرات الرامية إلى تخفيف معاناة المواطنين، واستمرارها في اتخاذ خطوات أحادية تخالف الدستور والقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية، بما يقوض فرص السلام ويزيد من تعقيد الأزمة اليمنية.

وحمل المجلس، النظام الإيراني المسؤولية عن استمرار دعمه للمليشيا الحوثية، وما يترتب على ذلك من إطالة أمد الصراع، وتعزيز قدرات المليشيا على مواصلة أعمالها التي تستهدف مؤسسات الدولة وتهدد أمن اليمن واستقرار المنطقة، في مخالفة صريحة لمبادئ حسن الجوار ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وثمن مجلس الشورى ما تتحلى به القيادة السياسية من حكمة ومسؤولية في إدارة هذه المرحلة الدقيقة، وما تبذله من جهود للحفاظ على المصالح العليا للوطن، وتعزيز مؤسسات الدولة، وترسيخ سيادة القانون، مع الحرص على تجنيب الشعب اليمني مزيدًا من المعاناة والتصعيد.

كما اشاد المجلس بجاهزية القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وأكد ثقته بقدرتها على تنفيذ واجباتها الدستورية في حماية السيادة الوطنية، وصون أمن الجمهورية اليمنية، والتصدي لأي تهديد يستهدف الدولة أو مؤسساتها أو مقدراتها.

ودعا مجلس الشورى، المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن والأمم المتحدة، إلى الاضطلاع بمسؤولياته القانونية والسياسية، واتخاذ إجراءات أكثر فاعلية لوقف التدخلات الإيرانية في الشأن اليمني، والضغط على مليشيا الحوثي للامتثال لقرارات الشرعية الدولية، بما يسهم في حماية أمن المنطقة، وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق سلام عادل وشامل.

وجدد مجلس الشورى دعمه الكامل للقيادة السياسية..داعياً جميع القوى الوطنية إلى توحيد الصف، والالتفاف حول مؤسسات الدولة الشرعية، بما يعزز قدرتها على مواجهة التحديات الراهنة، واستكمال استعادة مؤسسات الدولة، وترسيخ الأمن والاستقرار، وصيانة سيادة الجمهورية اليمنية.

وزير النقل: اتخذنا..

أرصدة الشركة منذ مارس 2023، وتوقيف مستحقات الموظفين في العاصمة عدن، إلى جانب إغلاق الأنظمة العملياتية والإدارية والمالية للشركة، مما أعاق انسيابية العمل والتشغيل.

وفي ختام حديثه، أكد الوزير استعداد القيادة السياسية لتفعيل وتشغيل مطار صنعاء اليوم قبل غد، وتجاوز التعقيدات السابقة، موجّهًا رسالة حاسمة للمليشيا الحوثية: "اتركونا نخُدم أبناء شعبنا بدون أي تدخل من قبلكم"، ومشددًا على أن الشرط الأساسي لاستئناف الرحلات وضمان سلامتها هو كفّ المليشيا عن التدخل في شؤون الشركة ونظامها التشغيلي.

اليمن: الرحلات الجوية..

الخبراء المعنيين باليمن، لاتخاذ ما يلزم وفقاً لاختصاصاتهما".

وأشارت إلى أن الشركة المشغلة، "ماهان اير"، ليست شركة طيران مدنية عادية، إذ ارتبط اسمها خلال السنوات الماضية بتقديم دعم لوجستي للحرس الثوري الإيراني، وخضعت لعقوبات من بعض الدول بسبب أنشطة مرتبطة بنقل أفراد ومعدات ذات طبيعة عسكرية إلى عدد من مناطق النزاع .. لافتة إلى أن خطورة هذه الواقعة لا تكمن في تفاصيل الرحلة وحدها، وإنما في الرسالة السياسية التي سعت إلى تكريسها، والمتمثلة في محاولة فرض واقع جديد يتجاوز مؤسسات الدولة اليمنية، ويختبر إرادة المجتمع الدولي في إنفاذ قراراته، ويبعث برسالة خاطئة مفادها أن الجماعات المسلحة تستطيع، بدعم خارجي، تجاوز الشرعية الدولية دون مساءلة أو تبعات.

وأكدت أن هذه التطورات الخطيرة لا تمس سيادة الجمهورية اليمنية ووحدة أراضيها فحسب، بل تمثل اختباراً حقيقياً للمبادئ التي قام عليها النظام الدولي، وفي مقدمتها احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وإنفاذ قرارات مجلس الأمن .. منوهة أن ما جرى يمثل سابقة بالغة الخطورة في مسار الحالة اليمنية، ويطرح أمام هذا المجلس سؤالاً جوهرياً يتعلق بمدى قدرته على حماية قواعد النظام الدولي، وصون السلم والأمن الدوليين.

كما أكدت الجمهورية اليمنية أن القضية المطروحة اليوم لا تتعلق بحق دولة في إدارة مجالها الجوي فحسب، وإنما بمحاولة متعمدة لفرض أمر واقع يتجاوز الحكومة الشرعية، ويتحدى قرارات مجلس الأمن، ويختبر منظومة الجزاءات الدولية، ويحول الطيران المدني إلى وسيلة لخدمة أهداف عسكرية وسياسية تتعارض مع أحكام القانون الدولي .. محذرة من أن استخدام مطار صنعاء، الواقع خارج إدارة الحكومة اليمنية الشرعية، لاستقبال رحلات غير مرخصة، لا يمثل انتهاكاً لسيادة الجمهورية اليمنية فحسب، بل يخلق سابقة خطيرة يمكن أن تشجع جماعات مسلحة أخرى على استغلال مرافق مدنية خارج سيطرة الحكومات الشرعية، بما يمس مصداقية النظام الدولي ويقوض الجهود الرامية إلى حفظ السلم والأمن الدوليين.

وجددت التأكيد أن الحكومة اليمنية لم تتعامل يوماً مع مطار صنعاء باعتباره أداة للصراع السياسي، بل مرفقاً مدنياً ينبغي أن يبقى في خدمة جميع اليمنيين، ومن هذا المنطلق، حرصت الحكومة على استمرار الرحلات المدنية عبر الناقل الوطني الرسمي للجمهورية اليمنية متى ما توفرت الضمانات اللازمة لسلامة الطائرات وأطقمها، واحترام استقلال الناقل الوطني، والإفراج عن أرصدته المحتجزة تعسفاً لدى المليشيات، وعدم استغلال المطار لأغراض عسكرية أو سياسية تخدم المليشيات الحوثية وداعميها.

وأوضحت أن محاولة تصوير الرحلات الإيرانية المخالفة للقانون على أنها استجابة لاعتبارات إنسانية ليست سوى محاولة للتغطية على حقيقة مختلفة تماماً، وهي السعي إلى استخدام مطار صنعاء منصة لتكريس النفوذ الإيراني، وتقويض مؤسسات الدولة اليمنية، والالتفاف على قرارات الشرعية الدولية .. قائلة " ولعل أخطر ما يؤكد أن ما نواجهه ليس مطلباً إنسانياً، وإنما سياسة ممنهجة لاختبار إرادة المجتمع الدولي، بدليل أن المليشيات الحوثية مضت هذا اليوم بدعم من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في تسيير رحلة ثانية غير مرخصة إلى مطار صنعاء، رغم التحذيرات الواضحة التي أطلقتها الحكومة اليمنية، ورغم ما أبداه المجتمع الدولي من اهتمام بهذه القضية، في تحد جديد لسيادة الجمهورية اليمنية والقرارات الملزمة الصادرة عن مجلس الأمن".

كما أكدت أن الحكومة اليمنية قامت بواجبها الدستوري والقانوني في حماية مجالها الجوي واتخذت القوات المسلحة الإجراءات الدفاعية اللازمة لمنع فرض هذا الأمر الواقع، مؤكدة جاهزيتها الكاملة لحماية السيادة الوطنية وإنفاذ القانون.. منوهة بأن الحكومة اليمنية، وبعد استكمال التقديرات العسكرية والأمنية والسياسية، آثرت عدم توسيع نطاق المواجهة، انطلاقاً من مسؤوليتها في حماية أرواح المدنيين وصون المصالح الوطنية، وحرصا على عدم منح المليشيات وداعميها الفرصة لجر اليمن إلى صراع إقليمي أوسع لا يخدم سوى أجندات داعميها.

ولفتت إلى أن ما قامت به الحكومة في مواجهة هذا الانتهاك، هو السلوك الذي كان سيصدر عن أي دولة عضو في الأمم المتحدة تتعرض لانتهاك مجالها الجوي وفرض أمر واقع على سيادتها.. متسائلة لماذا ترفض الحكومة رحلة إيرانية غير مرخصة؟ بل لماذا تصر المليشيات الحوثية على تدمير مقدرات الناقل الوطني اليمني، وتعطيل دوره، واللجوء إلى شركة أجنبية ارتبط اسمها بأنشطة داعمة للحرس الثوري الإيراني، إذا كان الهدف إنسانياً كما تدعي؟ .. مؤكدة أن الإجابة عن هذا السؤال تكشف بوضوح الطبيعة الحقيقية لهذه المحاولة، وتؤكد أنها لم تكن تستهدف خدمة اليمنيين، وإنما فرض واقع سياسي وأمني جديد يتعارض مع سيادة الجمهورية اليمنية وقرارات مجلس الأمن.

وتابعت الجمهورية اليمنية في بيانها " رغم جسامة هذه التحديات، فإن الحكومة اليمنية لم تتخل يوماً عن خيار السلام، بل جعلت منه خياراً استراتيجياً لإنهاء معاناة الشعب اليمني واستعادة الأمن والاستقرار في بلادنا والمنطقة، ولهذا انخرطت الحكومة، طوال السنوات الماضية، بحسن نية في جميع المساعي التي قادتها الأمم المتحدة، وتعاملت بإيجابية مع مختلف المبادرات الإقليمية والدولية، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن السلام العادل والمستدام لا يمكن أن يتحقق إلا عبر تسوية سياسية تستند إلى المرجعيات المتفق عليها، وفي مقدمتها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن، ولا سيّما القرار 2216 (2015)".

وأشارت إلى أن الحكومة اليمنية دعمت الجهود التي قادها الأشقاء في المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، وانخرطت بصورة مسؤولة في المشاورات التي أفضت إلى مشروع خارطة الطريق، وأعلنت قبولها بها، إيماناً منها بضرورة منح السلام كل الفرص الممكنة .. قائلة " غير أن المليشيات الحوثية، وبعد أن شاركت في تلك المشاورات، اختارت التراجع عن التزاماتها، والهروب من استحقاقات السلام إلى التصعيد العسكري العابر للحدود، خدمة لأجندات خارجية باتت معروفة للجميع، وهو ما عمّق أزمة الثقة، وأكد مجدداً أن هذه المليشيات لا تزال تنظر إلى السلام بوصفه تكتيكاً مرحلياً، لا خياراً استراتيجياً لإنهاء معاناة اليمنيين".

وذكرت أن هاتين الواقعتين لا تنفصلان عن نمط أوسع من السلوك الذي دأبت عليه المليشيات الحوثية، والقائم على تقويض جهود السلام، وعرقلة إجراءات بناء الثقة، ورفض تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها برعاية الأمم المتحدة.. مضيفة " وفي هذا السياق، فوجئت الحكومة اليمنية، في الوقت الذي استكملت فيه جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحدث اتفاق لتبادل المحتجزين والمختطفين برعاية الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، بإبلاغ رسمي من الجهتين الراعيتين برفض المليشيات الحوثية تنفيذ الاتفاق في موعده المحدد وتأجيله إلى أجل غير مسمى، في خطوة تعكس استمرار توظيفها للملف الإنساني لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية، على حساب معاناة آلاف الأسر اليمنية".

وتابعت " وبالتوازي مع ذلك، تواصل المليشيات احتجاز موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، وفرض الجبايات والإتاوات، وتقويض الاقتصاد الوطني، وقمع المواطنين، بما يعمق الأزمة الإنسانية ويؤكد أن هذه المليشيات لا تزال تستخدم معاناة اليمنيين أداة للابتزاز السياسي والعسكري، بدلاً من العمل على إنهائها"..

مشيرة إلى أن حكومة الجمهورية اليمنية، وهي تعرض هذه التطورات أمام مجلسكم الموقر، تتطلع إلى موقف واضح وحازم ينسجم مع مسؤوليات المجلس في صون السلم والأمن الدوليين.

ودعت الجمهورية اليمنية، مجلس الأمن إلى الإدانة الصريحة للرحلة الإيرانية غير المرخصة إلى مطار صنعاء، باعتبارها انتهاكاً لسيادة الجمهورية اليمنية، وتحدياً مباشراً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومطالبة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالامتناع عن تسيير أي رحلات إلى المطارات اليمنية خارج موافقة الحكومة الشرعية، والكف عن جميع أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للجمهورية اليمنية، وتوجيه دعوة إلى جميع الدول الأعضاء إلى الامتناع عن منح أي تصاريح عبور أو تسهيلات لرحلات متجهة إلى مطارات أو منافذ يمنية لا تخضع لإدارة الحكومة اليمنية، ما لم تكن تلك الرحلات منسقة ومصرحاً بها من السلطات المختصة في الجمهورية اليمنية.

كما دعت الجمهورية اليمنية، مجلس الأمن إلى تكليف لجنة الجزاءات وفريق الخبراء المعنيين بالتحقيق في واقعة الرحلة الإيرانية إلى مطار صنعاء، وفحص ما إذا كانت قد تضمنت نقل أفراد أو معدات أو تقنيات بالمخالفة لتدابير حظر السلاح ونظام الجزاءات المنشأ بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكذا التطبيق الصارم لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالحالة في اليمن، ولا سيما القرارين 2140 (2014) و 2216 (2015)، وتعزيز آليات منع تهريب الأسلحة والخبراء والمعدات ذات الاستخدام العسكري أو المزدوج إلى المليشيات الحوثية، ومواصلة دعم الحكومة اليمنية في جهودها الرامية إلى استعادة مؤسسات الدولة، وإنهاء الانقلاب، وتحقيق السلام الشامل والعادل والمستدام، وفق المرجعيات المتفق عليها إقليمياً ودولياً، وبما يسهم في حماية الأمن الإقليمي والممرات البحرية الدولية.

وأكدت حكومة الجمهورية اليمنية احتفاظها بحقها الكامل في اتخاذ جميع الإجراءات السياسية والدبلوماسية والقانونية المشروعة، التي يكفلها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لصون سيادتها ووحدة أراضيها وحماية أمنها الوطني.. مجددة التأكيد أن الجمهورية اليمنية لا تعادي الشعب الإيراني، ولا تنظر إلى علاقاتها مع الشعوب من منظور الصراعات السياسية، وإنما ترفض السياسات التي تقوم على دعم الجماعات المسلحة، وتقويض مؤسسات الدول، والتدخل في شؤونها الداخلية، بالمخالفة الصريحة لمبادئ حسن الجوار وميثاق الأمم المتحدة.

وقالت " وعلى امتداد سنوات الأزمة، لم يكن الدعم الإيراني للمليشيات الحوثية موجهاً نحو تعزيز فرص السلام أو دعم مؤسسات الدولة أو التخفيف من معاناة الشعب اليمني، بل أسهم في إطالة أمد المعاناة، وتقويض مؤسسات الدولة، وتعميق الانقسام المجتمعي، وتهديد السلم الأهلي، وتعزيز قدرات المليشيات العسكرية، بما انعكس سلباً على أمن اليمن واستقرار المنطقة وأمن الممرات المائية الدولية".. مثمنة الدعم الأخوي الذي قدمته المملكة العربية السعودية الشقيقة لمساندة مؤسسات الدولة، ودعم الاقتصاد الوطني، وتمويل المشاريع الإنسانية والتنموية، ورعاية الجهود السياسية الهادفة إلى إنهاء الحرب وتحقيق السلام، بما يجسد الفارق الجوهري بين من يستثمر في مؤسسات الدولة والاستقرار، ومن يدعم المليشيات وإدامة امد الصراع.

وأضافت " أن ما نعرضه أمام مجلسكم الموقر اليوم يمثل اختباراً حقيقياً لقدرة النظام الدولي على حماية المبادئ التي تأسس عليها، وفي مقدمتها احترام سيادة الدول، وإنفاذ قرارات مجلس الأمن، وعدم السماح للجماعات المسلحة وداعميها بفرض وقائع جديدة خارج إطار الشرعية الدولية، وأن تجاهل هذه الواقعة، أو الاكتفاء بالتعامل معها باعتبارها حادثاً معزولاً، لن يقتصر أثره على الجمهورية اليمنية، بل سيبعث برسالة خاطئة إلى الجماعات المسلحة وداعميها في مختلف أنحاء العالم، مفادها أن انتهاك سيادة الدول، واستخدام الطيران المدني غطاءً لأنشطة عسكرية أو لوجستية، والالتفاف على قرارات مجلس الأمن، يمكن أن يتم دون مساءلة أو عواقب".

واختتمت الجمهورية اليمنية بيانها بالتأكيد أن موقف مجلس الأمن اليوم لن يكون دفاعاً عن سيادة الجمهورية اليمنية ووحدة أراضيها فحسب، بل دفاعاً عن مبدأ أساسي يقوم عليه النظام الدولي، وهو أن سيادة الدول لا يجوز تجاوزها، وأن قرارات مجلس الأمن لا يجوز اختبارها أو الالتفاف عليها دون مساءلة.. لافتة إلى أن الشعب اليمني، الذي قدم تضحيات جساماً دفاعاً عن دولته وعن خياراته في السلام والاستقرار، يتطلع إلى أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته الكاملة في حماية الشرعية الدولية، وإنفاذ قراراته، والتصدي لأي محاولات تستهدف تقويضها أو فرض وقائع بالقوة خارج إطار القانون الدولي.

إدانات دولية وعربية..

خصوصًا المتعلقة بحظر الأسلحة المفروض على الحوثيين.

وعربيًا، توالت الإدانات للهجمات الحوثية على المملكة العربية السعودية، فقد استنكر الأمين العام لجامعة الدول العربية، نبيل فهمي، الهجمات الصاروخية الحوثية على المناطق الجنوبية السعودية، واعتبرها أعمالًا إرهابية تهدد الأمن والاستقرار، كما أدان الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي حسين طه ورئيس البرلمان العربي محمد بن أحمد اليماحي، ومجلس وزراء الداخلية العرب تلك الاعتداءات، مؤكدين التضامن الكامل مع المملكة ودعم الإجراءات التي تتخذها لحماية أمنها.

وأكدت مملكة البحرين خلال جلسة مجلس الأمن أن أي دعم يقدم للحوثيين يمثل تهديدًا للسلم والأمن في اليمن والمنطقة، داعية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن والتوصل إلى حل سياسي شامل، كما جددت المجموعة الأفريقية في المجلس التزامها بسيادة اليمن ووحدته، وحذرت من أي تدخلات خارجية قد توسع نطاق الصراع.

وتجمع المواقف الدولية والعربية على أن الحل العسكري لن ينهي الأزمة اليمنية، وأن الطريق الوحيد لتحقيق السلام يكمن في عملية سياسية شاملة بقيادة يمنية وبرعاية الأمم المتحدة، مع وقف التصعيد وحماية الملاحة الدولية والإفراج عن المحتجزين والعاملين في المجال الإنساني.

بلادنا تشارك في..

طرابلس الدولي، وزير الصناعة والمعادن الليبي، محمد علي عبدالقادر، حيث رحب بالوفد اليمني، مؤكدًا أهمية انعقاد الدورة في تعزيز مسارات التعاون العربي المشترك في مجالات التنمية الصناعية، والتقييس، والتعدين، وتبادل الخبرات، بما يخدم التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية.

وتُعقد أعمال الدورة تحت رعاية دولة رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية، وتشمل اجتماعات اللجنة التحضيرية على مستوى الخبراء خلال يومي 14 و15 يوليو 2026، على أن يُعقد اجتماع الجمعية العامة على مستوى أصحاب المعالي الوزراء يوم 16 يوليو 2026، لمناقشة عدد من القضايا والموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، واتخاذ القرارات الهادفة إلى تطوير العمل العربي المشترك في القطاعات الصناعية.

وتأتي مشاركة الجمهورية اليمنية في أعمال الجمعية العامة تأكيدًا على حرصها على تعزيز حضورها في المحافل العربية المتخصصة، والإسهام في دعم جهود التكامل الصناعي العربي، وتبادل التجارب والخبرات، والاستفادة من المبادرات والبرامج التي تسهم في تطوير القطاع الصناعي، وتعزيز منظومات الجودة والتقييس والتعدين في الدول العربية.

ويضم وفد بلادنا وكيل وزارة الصناعة والتجارة، محمد ناجي عائض، ومدير عام مكتب وزير الصناعة، معاذ التومي.

وعلى هامش مشاركته بحث وزير الصناعة والتجارة محمد الأشول، مع وزير الصناعة والمعادن الليبي محمد عبدالقادر، في العاصمة الليبية طرابلس، العلاقات الثنائية الأخوية الراسخة، وسبل تعزيز وتطوير آفاق التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين في المجالات الصناعية والتعدينية والتقنية.

وناقش الجانبان، على هامش استضافة دولة ليبيا أعمال اجتماع الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين في دورتها التاسعة والعشرين، الذي ترأسه وزير الصناعة والتجارة محمد الأشول، آليات تبادل الخبرات الفنية ونقل المعرفة وتدريب الكوادر البشرية، إضافة إلى استعراض الفرص الاستثمارية الواعدة المتاحة في قطاع الصناعة، بما يفتح آفاقًا جديدة تدعم الاقتصاد الوطني في كلا البلدين.

وركز اللقاء على أهمية توحيد الرؤى وتنسيق المواقف المشتركة تحت مظلة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، بما يضمن دفع عجلة التنمية المستدامة، وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي المشترك، ومواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة.

وشارك ضمن وفد بلادنا وكيل وزارة الصناعة والتجارة محمد ناجي عايض، ومدير عام مكتب وزير الصناعة معاذ التومي.

إعـــلان

استنادا إلى المادة رقم (19) من القانون رقم (20) لسنة 2003م بشأن الاسماء التجارية تعلن وزارة الصناعة والتجارة (محافظة عدن) بأن الأخ/ جمال محمد محمد صالح الجعبي تقدم بطلب تعديل الاسم التجاري من /مكتب الجعبي للاستشارات القانونية إلى الاسم التجاري / مكتب جمال الجعبي للاستشارات القانونية. فمن له اي اعتراض على ذلك فعليه مراجعة ديوان الوزارة الكائن أمام جولة الشيخ إسحاق بجانب المطاحن الوطنية (القلوعة) (محافظة عدن) وذلك خلال شهر من تاريخه.

أحمد عبدالغني طه
مدير عام السجل التجاري والأسماء التجارية
ديوان وزارة الصناعة والتجارة / عدن

إعـلانات فقدان

● يعلن المواطن/ صلاح حسين محمد علوي عن فقدان جواز سفر يحمل رقم 14623653 ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة التواهي.

● يعلن المواطن/ سالم محمد صالح حمصان عن فقدان سجل تجاري صادر من وزارة الصناعة والتجارة باسم/ حمصان للتخليص الجمركي ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة العريش.

● تعلن المواطنة/ سامية محمد صالح الحناني عن فقدان شهادة جامعية صادرة من جامعة عدن تخصص كيمياء برقم التسجيل 1271 / 97 رقم القيد 6971/ تع ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة كريتر.

● تعلن المواطنة/ انيسة محمد احمد مثنى عن فقدان ملكية سيارة نوع دايو لون ابيض باسم/ همام فؤاد احمد علي لوحة رقم 44515 عدن خصوصي ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة الممدارة.

● يعلن المواطن/ خالد عبده احمد العارضة عن فقدان ملكية سيارة نوع كورولا شنطة موديل 2010م لون ابيض ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة الممدارة.

● يعلن المواطن/ عزت عبدالله عبدالسلام ناجي عن فقدان جواز سفر رقم 14886675 صادر من تعز ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى إدارة البحث الجنائي تعز.

● يعلن المواطن/ احمد احمد عبده فاضل العياشي عن فقدان جواز سفر رقم 12075450 صادر من تعز ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى إدارة البحث الجنائي تعز.

● تعلن المواطنة/ ياسمين قائد محمد سعيد عن فقدان جواز سفر رقم 17242752 صادر من تعز ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى إدارة البحث الجنائي تعز.

● يعلن المواطن/ مختار حمود احمد عبدالله عن فقدان جواز سفر رقم 13128818 ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة الحصب تعز.

● يعلن المواطنان/ طاهر القضية عياش عبدالله عن فقدان جواز سفر رقم 16178700 وإبراهيم صغير عبادي خادم عن فقدان جواز سفر رقم 16781410 ويرجى ممن يعثر عليهما تسليمهما إلى شرطة الحصب تعز.

● يعلن المواطن/ بشار مصلح علي صالح عن فقدان جواز سفر رقم 15154410ص ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة الحصب تعز.

● يعلن المواطن/ ايمن علي صالح البصيلي عن فقدان بيان جمركي رقم 21670 صادر من شحن/ المهرة + ورقة مبايعة رقم/ 235 صادرة من عدن خاصة بسيارة نوع تويوتا كروزر موديل 2000 لون ابيض ويرجى ممن يعثر عليهما تسليمهما إلى شرطة الممدارة.

● يعلن المواطن/ صلاح الدين امين سرحان عثمان عن فقدان جواز سفر رقم 11496647 صادر من تعز ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى إدارة البحث الجنائي تعز.

● يعلن المواطن/ عبدالله محمد سليمان عبدالله عن فقدان جواز سفر صادر من شبوة ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة عتق.

● يعلن المواطن/ عبدالرب محمد عبدالله قاسم عن فقدان جواز سفر رقم 13082218 صادر من شبوة ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة عتق.

● يعلن المواطن/ حسين احمد ناصر احمد بتور عن فقدان بطاقة شخصية ذكية رقم 575192941855 صادرة من شبوة ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة عتق.

● يعلن المواطن/ نائف احمد يسلم العكير عن فقدان جواز سفر رقم 05017876 صادر من شبوة ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة عتق.

● يعلن المواطن/ حسين عبدالله احمد باحكر عن فقدان جواز سفر صادر من شبوة ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة عتق.

● يعلن المواطن/ محمد احمد علي حيدرة المنصوري عن فقدان جواز سفر رقم 13749555 صادر من شبوة ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة عتق.

● يعلن المواطن/ حسين حسين علوي عن فقدان بيان جمركي رقم 21169 تاريخه 15 /9 /2009م صادر من منفد الطوال تويوتا لاندكروزر موديل 2001م لون ابيض ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة الشيخ عثمان.

● يعلن المواطن/ عبدالخالق عبدالله سعيد عن فقدان ملكية سيارة رقم H 203099 خصوصي تويوتا راف فور موديل 2008م لون ابيض ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة الشيخ عثمان.

● يعلن المواطن/ عبده علي احمد محمد عن فقدان بيان جمركي رقم 2905 تاريخ 29 /1 /2021م تويوتا كامري شنطة لون رمادي غامق موديل 2007م باسم/ طه علي احمد سنان ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة الشيخ عثمان.

● يعلن المواطن/ مختار علي مثنى صالح عن فقدان ملكية سيارة رقم 62788 مؤقت عدن خصوصي فورتشنر صالون موديل 2019م لون ابيض ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة الشيخ عثمان.

● يعلن المواطن/ احمد محمد علي دبوان عن فقدان اللوحة الخلفية رقم 62808 مؤقت خصوصي حضرموت تويوتا تونسي ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة الشيخ عثمان.

● يعلن المواطن/ شرف محمد عبدالله ابو هادي عن فقدان بيان جمركي رقم 4299 تاريخ 2 /2 /2017م صادر من جمارك شحن هونداي توسان موديل 2014م لون ابيض باسم/ عنتر محمد سعد المهري ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة الشيخ عثمان.

● يعلن المواطن/ ماهر علي احمد صالح عن فقدان بيان جمركي رقم 1720 تاريخه 3 /10 /2005م صادر مكتب صنعاء نيسان لون بيج موديل 1996م ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة الشيخ عثمان.

● يعلن المواطن/ وجدي محمد صغير عثمان عن فقدان رخصة قيادة صادرة من عدن ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة الشيخ عثمان.

● تعلن المواطنة/ اماني محمد صالح الصبان عن فقدان جواز سفر الاصل رقم 13078988 صادر من شبوة ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة عتق.

● يعلن المواطن/ وائل عبده نصر العبيدي عن فقدان جواز سفر رقم 14142218 صادر من تعز ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى إدارة البحث الجنائي تعز.

● يعلن المواطن/ عوض رزيق عوض القرزي عن فقدان وثيقة انتفاع بقطعة ارض رقم 1538 صادرة من وزارة الإسكان والتخطيط الحضري ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى إدارة أمن الشحر.

● تعلن المواطنة/ كريمة علي احمد الفقيه عن فقدان بطاقة شخصية ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة المكلا.

● يعلن المواطن/ احمد علي سليمان بادؤاد عن فقدان وثيقة ارض رقم 53932 رقم القطعة 3149 منطقة وحش ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة المكلا.

● يعلن المواطن/ سعيد حسن سعيد العليي عن فقدان بطاقة شخصية رقم 687419451984 صادرة من الشحر ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى إدارة أمن الشحر.

● يعلن المواطن/ جميل محمد الحبشي عن فقدان لوحتين لسيارة رقم 31671/3 خصوصي ملكية رقم 112447 ويرجى ممن يعثر عليهما تسليمهما إلى شرطة السير م/ عدن.

● تعلن المواطنة/ سعاد مبارك حسن باناعمة عن فقدان بطاقة شخصية ذكية رقم 283035641442 صادرة من حضرموت ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى إدارة أمن الشحر.

● يعلن المواطن/ عمر احمد مرزوق عن فقدان بطاقة شخصية ذكية رقم 1456ـ 6884ـ 9589 صادرة من حضرموت ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى إدارة أمن الشحر.

● يعلن المواطن/ احمد سعيد سالم بن صيدة عن فقدان جواز سفر ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى إدارة أمن غيل باوزير.